

اليمن - الطوارئ الكبرى

5 يونيو (حزيران) 2020

صحيفة الحقائق رقم (8) للعام المالي 2020

تمويل الجهود الإنسانية

للإغاثة في اليمن في العامين الماليين 2019-2020

| | |
|---------------------|--|
| 112,707,420 دولارًا | الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث ¹ |
| 961,309,671 دولارًا | الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام ² |
| 60,810,000 دولار | مكتب السكان واللجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية ³ |

1,134,827,091 دولارًا⁴

أبرز النقاط

- من المتوقع ازدياد تدهور مستويات انعدام الأمن الغذائي وشدته في المدة ما بين شهري يونيو (حزيران) وسبتمبر (أيلول)
- تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) يأتي على منظومة الرعاية الصحية المنهارة في اليمن
- النزاع المستفحل منذ يناير (كانون الثاني) يدفع نحو 66,500 فردٍ إلى النزوح في شمال اليمن
- الجهات المانحة الدولية تتعهد بأكثر من 1.3 مليار دولار أمريكي في مؤتمر لجمع التبرعات لصالح اليمن استضافته المملكة العربية السعودية والأمم المتحدة

موجز
بالأرقام**30.5**
مليون نسمةعدد سكان اليمن
الأمم المتحدة - يونيو (حزيران) 2020**24.3**
مليون نسمةفرد يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية
الأمم المتحدة - يونيو (حزيران) 2020**3.6**
ملايينمُهَجَّر داخليًا في اليمن
الأمم المتحدة - ديسمبر (كانون الأول) 2018**17**
مليون نسمةفرد يحتاجون إلى المساعدات الغذائية العاجلة
شبكة نُظُم الإنذار المبكر بشأن المجاعات (FEWS NET) - يونيو (حزيران) 2020**20.5**
مليون نسمةفرد يحتاجون إلى خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة
الأمم المتحدة - يونيو (حزيران) 2020

أبرز التطورات

- دعت الأمم المتحدة إلى زيادة دعم جهود الإغاثة من تفشي فيروس كورونا المستجد ودعم خدمات الرعاية الصحية في اليمن؛ إذ أتت هذه الجائحة على مقدرات المنظومة الصحية المتدهورة بالفعل في اليمن. وتؤدي الحكومة الأمريكية دعمها للمنظمات الدولية غير الحكومية وشركاء منظمة الأمم المتحدة بقصد تقديم المساعدات العاجلة، وغيرها من المساعدات الصحية الطارئة، للإغاثة من آثار تفشي هذا الفيروس في جميع أنحاء البلاد.
- قد يتعرض ما يُقدَّر بنحو 19 مليون فردٍ في اليمن للمعاناة من شدة انعدام الأمن الغذائي بحلول شهر سبتمبر (أيلول)؛ وذلك بزيادة قدرها مليونًا فردًا، وفق ما تُفيد به شبكة نُظُم الإنذار المبكر بشأن المجاعات (FEWS NET). وتأتي هذه الزيادة المتوقعة، في المقام الأول، بسبب استمرار الصراع والظروف الاقتصادية المتردية، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية العالمية لجائحة فيروس كورونا المستجد.
- وفي مؤتمر رفيع المستوى لجمع التبرعات، عُقد بتاريخ 2 يونيو (حزيران)، واستضافته افتراضياً كل من المملكة العربية السعودية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تمهدت الجهات المانحة الدولية بتقديم أكثر من 1.3 مليار دولار لدعم جهود الإغاثة العاجلة في اليمن. وفي تلك الفعالية، أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى، السيد ديفيد شينكر (David Schenker)، الذي ترأس وفد الحكومة الأمريكية هنالك، إسهام الحكومة الأمريكية المتكرر ومنه ذلك الإسهام الأخير بقيمة قدرها 225 مليون دولار لدعم المساعدات الغذائية العاجلة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في مثال واضح على استمرار التزام الحكومة الأمريكية تجاه الشعب اليمني.

1 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث (USAID/OFDA)

2 الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام (USAID/FFP)

3 مكتب السكان واللجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM)

4 يشمل هذا الإجمالي ما يقرب من 2,510,000 دولار تمويلًا من مكتب السكان واللجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية لصالح أعمال الاستعداد لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والإغاثة منه بموجب إستراتيجية التمويل التكميلي للوقاية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والاستعداد له والإغاثة منه في الخارج (Supplemental Funding to Prevent, Prepare for, and Respond to COVID-19 Abroad).

الفعاليات الراهنة

- أصدر محور تحليل الأوضاع في اليمن (Yemen Analysis Hub)، لدى مشروع تعزيز قدرات التقييم (Assessment Capacities Project, ACAPS)، مؤخرًا تقريرًا يُسلط الضوء على التوجهات الرئيسية التي تؤثر في الوضع الإنساني في اليمن، ويؤكد أن الحركات السياسية والعسكرية تؤثر في الغالب، على نحو مباشر، في ظروف جهات الإغاثة الإنسانية وعمليات الإغاثة نفسها، مشيرًا إلى أنه على جهات الإغاثة أن ترصد حركات الصراع عن كثب لتمكين من اتخاذ القرارات السديدة بشأن أعمال الإغاثة الإنسانية هناك. وأفادت تلك المنظمة الدولية غير الحكومية بترجع عدد الضربات الجوية بنسبة قدرها 65%، وانحسار موجات النزوح بنسبة قدرها 40%، وانخفاض أعداد المتضررين من المدنيين بنسبة قدرها 34%، في عام 2019 مقارنةً بما كانت عليه في عام 2018، وأرجعت الفضل في ذلك، في المقام الأول، إلى اتفاق ستوكهولم المبرم في ديسمبر (كانون الأول) 2018، واتفاق الرياض المبرم في نوفمبر (تشرين الثاني) 2019، ومحادثات السلام غير الرسمية التي أجريت بين الحوثيين والمسؤولين السعوديين، والتي بدأت في سبتمبر (أيلول) 2019. ومع أن هذين الاتفاقين قد خففاً من حدة الصراع في عام 2019، إلا أن الأطراف المتصارعة قد ارتكبت عددًا من الانتهاكات بحق وقف إطلاق النار، ولم تُنفذ الأطر المتفق عليها كاملةً؛ بل إن مسار تنفيذ كل اتفاق منهما قد توقف تمامًا بنهاية العام المذكور، وذلك وفق ما أفاد به فريق مشروع تعزيز قدرات التقييم. بل إن فريق المشروع يتوقع اشتداد التدهور الحاصل في محادثات السلام في عام 2020؛ وهو ما قد يتجدد معه الصراع على طول جميع الجبهات الأمامية الرئيسية، وربما كان مؤدها أيضًا زيادة أعداد المصابين من المدنيين بعد انخفاضها وزيادة موجات النزوح بعد انحسارها. ومن المرجح، كذلك، أن تشهد الأشهر المقبلة استمرار القتال المستفحل في الشمال، والذي انطلقت شرارته في يناير (كانون الثاني) من العام الجاري؛ وهو ما سيزيد من تعطيل توصيل المساعدات الإنسانية وقطع سبل العيش وإتاحة الخدمات في المناطق المتضررة، وفق ما يُفيد به فريق مشروع تعزيز قدرات التقييم.
- وبالإضافة إلى تقلبات الصراع تلك، يرى فريق مشروع تعزيز قدرات التقييم في الأزمة الاقتصادية المستفحلة شاغلًا من الشواغل الأساسية في عامي 2019 و2020؛ ذلك أن المسؤولين الحوثيين ومسؤولي حكومة الجمهورية اليمنية يتبارون في بسط سيطرتهم الاقتصادية، مع استمرار تقلب الأحوال الاقتصادية الكلية في ظل الصراع المتواصل هناك، في وقت تدهورت فيه أحوال ما لا يقل عن 21 مليون فرد – أي نحو 70% من إجمالي سكان اليمن – دون خط الفقر في عام 2019، وفق ما يُفيد به البنك الدولي. ويرى فريق مشروع تعزيز قدرات التقييم أن انخفاض قيمة الريال اليمني من شأنه أن يؤثر سلبيًا في أحوال السكان الذين تلامس أحوالهم خط الفقر أو تتحدر دونه، وهو ما يزيد من اعتمادهم على المساعدات الإنسانية. وإلى جانب ذلك، يؤدي تنافس المسؤولين الحوثيين في شمالي اليمن ومسؤولي حكومة الجمهورية اليمنية في جنوبيه إلى زيادة تكاليف أوساط عمل جهات الإغاثة الإنسانية وتعمدها، مع زيادة خطر تحويل المساعدات والاحتيايل بشأنها وهدرها، وفق ما يُفيد به فريق مشروع تعزيز قدرات التقييم.
- في خضم التحديات الهائلة التي اعترضت سبل توصيل المساعدات الإنسانية في عام 2019، أهدقت الأخطار بأعمال الإغاثة في عام 2019 بسبب الرسائل المناهضة لجهات الإغاثة الإنسانية، ومنها الادعاءات بأن وكالات الإغاثة لا تحترم عادات اليمنيين الثقافية أو تلك المتعلقة بالفروق بين الجنسين. وقد أورد فريق مشروع تعزيز قدرات التقييم مثالاً على ذلك وهو تلك الهجمات التي وقعت في شهر ديسمبر (كانون الأول) ضد المنظمات الدولية غير الحكومية في محافظة الضالع. ولتدارك هذه الشواغل، أوصى الفريق بأن تتولى جهات الإغاثة تنفيذ برامج إضافية تُراعى فيها الفروق بين الجنسين مع زيادة عدد الموظفين، ولا سيما برامج الصحة والحماية. وتُفيد هذه المنظمة الدولية غير الحكومية، كذلك، بأنه من المرجح أن تبقى سبل توصيل المساعدات الإنسانية في عام 2020 متقطعة بسبب العوائق التي ما زال الحوثيون يفرضونها على أعمال الإغاثة في الشمال، وزيادة القيود البيروقراطية التي تفرضها حكومة الجمهورية اليمنية في الجنوب، وتجدد الاشتباكات بين الحين والآخر. وتشير المنظمة، كذلك، إلى المخاوف التي تتملك جهات الإغاثة بشأن استمرار تمويل جهود الإغاثة في اليمن نظرًا لشدة التصيبق على الأوساط التي تعمل فيها هذه الجهات، على نحو شحت معه المعلومات التي يمكن التعميل عليها في دعم اتخاذ القرار.
- وكانت الأمم المتحدة قد أصدرت، يوم 28 مايو (أيار)، تمديدًا لخطة الإغاثة الإنسانية في اليمن لعام 2019؛ وهي الخطة الجاري تنفيذها في الوقت الراهن، وذلك قبل عقد مؤتمر جمع التبرعات يوم 2 يونيو (حزيران) لتحصيل المزيد من الأموال لجهود الإغاثة العاجلة في اليمن. على أن عدم وجود أي قاعدة من الأدلة، بسبب عرقلة الحوثيين لكثير من أعمال تقييم الاحتياجات في جميع أنحاء البلاد بقصد دعم خطة الإغاثة الإنسانية في اليمن، قد حال بين الأمم المتحدة وإعداد خطة رسمية للإغاثة الإنسانية في اليمن لعام 2020. وقد استعاضت الأمم المتحدة عن ذلك بالاستعانة بمجموعات عمل في محاولة منها للاستفادة من أعمال التقييم المحلية والأرقام الواردة في خطة الإغاثة الإنسانية لعام 2019 بقصد تقدير عدد المحتاجين في الوقت الراهن، وطلبت مبلغًا قدره 2.2 مليار دولار لدعم جهود الإغاثة الإنسانية في اليمن ولتوصيل المساعدات العاجلة لحفظ أرواح الناس إلى 19 مليون فرد في المدة ما بين يونيو (حزيران) وديسمبر (كانون الأول) من العام الجاري. وتُعدُّ هذه الأرقام تقديرًا لجهود الإغاثة الإنسانية المثلى في حال رفع المسؤولون الحوثيون القيود المفروضة على أعمال الإغاثة. أما في حال استمر فرض هذه العوائق، فإن الأمم المتحدة تُقدِّر مبلغ التمويل المطلوب بحد أدنى قدره 1.6 مليار دولار لتوصيل المساعدات المُخفَّضة إلى نحو 18 مليون فرد.
- وتطلب الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ذلك، مبلغًا قدره 180 مليون دولار لدعم جهود الإغاثة من فيروس كورونا المستجد في اليمن، وذلك عن طريق خطة الأمم المتحدة العالمية لجهود الإغاثة الإنسانية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). ويُقدِّم بهذا المبلغ والأعمال التي يدعمها، ومنها تشغيل الوحدات الاستشفائية والتوعية بالمخاطر والاستعانة بالمجتمع وتوريد الإمدادات، استكمال التمويل والأعمال الوارد بيانها في تمديد خطة الإغاثة الإنسانية في اليمن. وترى الأمم المتحدة أن طلب التمويل هذا سُنجزى مراجعته بانتظام ليعكس التغيرات الحاصلة في نطاق الاحتياجات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في اليمن.
- وفي مؤتمر جمع التبرعات الذي عُقد يوم 2 يونيو (حزيران)، تعهدت الجهات المانحة الدولية بتقديم أكثر من 1.3 مليار دولار لدعم جهود الإغاثة الإنسانية في اليمن. وشددت تلك الجهات المانحة على أنه يجب على السلطات رفع جميع العوائق التي تحول دون توصيل المساعدات الإنسانية، مع

تمكين العاملين في مجال الإغاثة من الوصول إلى المحتاجين من دون قيود. وأشار عدد من تلك الجهات المانحة إلى أن تقديم المبالغ التي تعهدوا بها موقوف على شرط القدرة على تقديم المساعدات بطريقة يلتزم فيها بحس المسؤولية والمبادئ. وشدّدت الجهات المانحة وجهات الإغاثة، كذلك، على ضرورة صرف تلك التمويلات المُعلّنة على نحو مناسب. وقد حثت الجهات المانحة، كذلك، جميع الأطراف المتنازعة على التوصل إلى حل سياسي، مشيرةً إلى ذلك بوصفه الطريقة الوحيدة لتسوية الأزمة الإنسانية لتسوية حقيقية. وقد أدان مساعد وزير الخارجية الأمريكي، السيد شينكر (Schenker)، في تصريحاته، عرقلة الحوثيين لسبل توصيل المساعدات الإنسانية، وأشار إلى أن المسؤولين الحوثيين لم يستوفوا بعد الحد الأدنى من الشروط السابقة لتقديم المساعدات اللازمة للمجتمع الإنساني. وأكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي مرارًا التزام حكومة الولايات المتحدة بدعم جهود الإغاثة الإنسانية في اليمن رغم استمرار تلك العقبات، مسلطًا الضوء على إسهام الحكومة الأمريكية مؤخرًا بمبلغ قدره 225 مليون دولار لدعم تقديم المساعدات الغذائية العاجلة لدى برنامج الأغذية العالمي.

آثار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وإغاثة منه

- في شهر مايو (أيار)، كانت الأوضاع الصحية في محافظة عدن جنوبي اليمن ما تزال متردية في ظل التفشي السريع لفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، إلى جانب تفشي الأمراض المتعدية بالنواقل. فقد ظهر في عدن وحدها ما يقرب من 40% من حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في اليمن، بناءً على عدد الحالات المؤكدة إصابتها بالفيروس، والتي أبلغت عنها السلطات حتى يوم 28 مايو (أيار)، وفق ما أفادت به منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة. غير أن جهات الإغاثة ما زالت تؤكد أنه من المرجح أن يكون عدد حالات الإصابة بالفيروس أعلى بكثير مما قد أُبلغ عنه؛ وذلك بسبب قلة البلاغات وقلة عدد الاختبارات التي تُجرى للكشف عن الإصابة بالفيروس. ويُفيد مسؤولو الصحة في عدن بأن تزايد عدد حالات الإصابة بالفيروس يفوق قدرة المنشآت الصحية هناك. كذلك، تُشير وسائل الإعلام الدولية إلى شدة التأخر في إجراء اختبارات الكشف عن الإصابة بالفيروس في تلك المحافظة بسبب نقص الإمدادات لإجراء الاختبارات، إلى جانب الاشتباكات التي اندلعت مؤخرًا بين قوات الحكومة اليمنية وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي، والتي قطعت سبل وسائل النقل والمواصلات.
- أما خارج عدن، فقد انهارت المنظومة الصحية في جميع أنحاء اليمن جديًا بسبب الضغط الإضافي الذي أتى به تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وفق ما أفادت به الأمم المتحدة. وتدعو منظمات الإغاثة إلى إعطاء الأولوية لليمن فيما يتعلق بإمدادات الإغاثة من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والدعم ضمن سلسلة التوريد العالمية بسبب ما تعانيه البلاد من مواطن ضعيف شديدة. وتواصل حكومة الولايات المتحدة وغيرها من الجهات المانحة تقديم الدعم للجهات الصحية المعنية للإغاثة من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، ومن ذلك تشغيل ما لا يقل عن 25 وحدة عزل حتى الآن، مع استمرار تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية لتخفيف حدة الضغط على المنظومة الصحية في اليمن. وقد سجّل مسؤولو الصحة، حتى يوم 5 يونيو (حزيران)، 457 حالة مؤكدة إصابتها بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، و104 حالات وفاة بالفيروس نفسه، في جميع أنحاء اليمن، وفق ما أفادت به منظمة الصحة العالمية.
- ويواصل شركاء حكومة الولايات المتحدة تعديل برامجهم القائمة في الوقت الراهن بما يضمن صحة موظفيهم والمستفيدين من خدماتهم وسلامتهم، مع استمرار إجراء أعمالهم حيثما أمكن ذلك. فقد وضع أحد شركاء لوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث الجهود الرامية إلى التوعية بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والوقاية منه ضمن أعمال الحماية التي يُجريها في مركز الخدمات المجتمعية للنساء التابع له في إحدى المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الجمهورية اليمنية في محافظة الحديدة. ففي ذلك المركز، يعرض هذا الشريك ملصقات للتوعية بشأن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، ويتيح للمستفيدين منه مرافق غسل اليدين، ويُدرّب موظفي ذلك المركز النسائي على نشر رسائل التوعية بالفيروس والوقاية منه. وقد أفاد هذا الشريك بأن عدد النساء اللواتي تلقين الخدمات في المركز المجتمعي للنساء انخفض بنسبة 80% في شهر أبريل (نيسان)، مقارنةً بما كانت عليه الحال في شهر مارس (آذار)، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تزايد المخاوف لدى الناس بشأن انتقال الفيروس، مع انخفاض وتيرة الأعمال في شهر رمضان. ورغم انخفاض وتيرة الأعمال على ذلك النحو، استطاعت تلك المنظمة الشريكة تقديم الدعم إلى أكثر من 40 امرأة من المستضعفات ممن شاركن في أعمال المركز في شهر أبريل (نيسان). وقد تضمنت تلك الأعمال تلقي الخدمات التعليمية غير الرسمية، وورش تنمية المهارات، ومنها تصفيف الشعر والحيآكة؛ وهي الأعمال التي تهدف إلى بناء المجتمع وتعزيز مهارات كسب أسباب العيش.
- ويتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، واصلت إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية لتقديم المساعدات في مجال التنسيق الإنساني وإدارة المعلومات (HCIM) لمجموعات العمل الإنساني في جميع أنحاء اليمن، في أواخر شهر أبريل (نيسان)، ومنها تطوير المنتجات التحليلية والمعلوماتية التي مكّنت منظمات الإغاثة من تقديم مساعدات الإغاثة من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على نحو أشد فاعلياً وأدق توجيهاً. فقد أنشأ موظفو هذه المنظمة الشريكة، الذين انتدبوا إلى مجموعة العمل المعنية بشؤون الصحة، آلية لجمع البيانات بقصد رصد مدى التقدم المُحرز بشأن أعمال التوعية بالمخاطر والاستعانة بالمجتمع، والتي تهدف إلى تعزيز الوعي بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والوقاية منها.⁵ وقد وضعت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية، كذلك، خريطةً تُبيّن مواقع سيارات الإسعاف، والمختبرات، وأعداد الاختبارات الممكن إجراؤها، ووحدات عزل الحالات المصابة بالفيروس، في جميع أنحاء البلاد. وتتولى هذه المنظمة الشريكة، كذلك، وضع لقطات مصورة من جميع أنحاء البلاد ومن المناطق المعنية كذلك، وتُبين فيها قدرة مجموعة العمل المعنية بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة على الاستعداد لإجراء البرامج العاجلة فيما يتعلق بتقديم هذه الخدمات لمواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). ووضعت هذه المنظمة الدولية غير

⁵ وهي الهيئة التنسيقية لأعمال الإغاثة الإنسانية التي تضطلع بها المجموعة التي تضم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية.

الحكومية، كذلك، برنامجاً لرصد إدارة مخزون إمدادات الإغاثة من الفيروس في منطقة الحديدة، وخرائط تُبيِّن مواقع مراكز الحجر الصحي في منطقة إب، مع تحليل البيانات المتعلقة بمدى استعداد وحدة العزل الموجودة في منطقة عدن.

التهجير وغياب الأمن

- في ظل تزايد تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وصرامة القيود المفروضة على عمل جهات الإغاثة، ما زال الصراع الدامي هناك يدفع بالمزيد من السكان إلى النزوح ويُفاقم من حدة الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء اليمن. ففي يوم 31 مايو (أيار)، قُصفت إحدى المناطق السكنية في مدينة الحديدة، في هجوم لم يُعرف من وراءه، وكانت حصيلته سقوط قتيلاً واحداً وأكثر من 20 من الجرحى المدنيين، وفق ما أفادت به منظمة أطباء بلا حدود (MSF)؛ وهي منظمة دولية غير حكومية. وقد تولت هذه المنظمة تقديم المساعدات الطبية العاجلة، ومنها إجراء جراحات الرضوح، إلى المصابين جراء الهجوم؛ وذلك في مستشفى السلخانة التابع لها هناك. وقد أدانت هذه المنظمة ذلك الهجوم، ودعت إلى وجوب حماية المدنيين من لظى هذا الصراع المستعر.
- إلى جانب ذلك، ما زالت رحي الاقتتال الدامي تدور في محافظات الجوف ومأرب وصنعاء شمالي اليمن؛ وهو الصراع الذي حمي وطبسه في شهر يناير (كانون الثاني). وقد أسفر هذه الاقتتال، وفق تقديرات المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، عن تهجير 66,500 فرد في المدة ما بين 21 يناير (كانون الثاني) و20 مايو (أيار)؛ وقد فرَّ معظم هؤلاء المهجَّرين داخلياً إلى مدينة مأرب والمديريات المجاورة لها. وقد قدَّمت المنظمة الدولية للهجرة، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من الجهات المانحة، الحصص التموينية الغذائية العاجلة وخدمات الرعاية الصحية ومواد الإغاثة ومستلزمات الإيواء والتوطين وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة إلى أكثر من 61,700 فرد من المهجَّرين داخلياً الجدد في مأرب؛ وذلك حتى يوم 3 يونيو (حزيران). كذلك، رفعت المنظمة درجة استعدادها في مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في مأرب؛ إذ استطاعت أن تصل إلى نحو 57,200 فرد بما أجرته من أعمال لتعزيز النظافة الشخصية، وورَّعت الصابون على نحو 17,700 فرد. وقد أقامت المنظمة الدولية للهجرة، بالإضافة إلى ذلك، منشأة لعزل المصابين بالفيروس وعلاجهم؛ وهي المنشأة التي قدَّمت الدعم إلى 22 حالة أُدخلت إليها حتى يوم 3 يونيو (حزيران)، ومنها خمس حالات أكدت الفحوص المخبرية إصابتها بالفيروس.
- أما في جنوب اليمن، فقد أسفرت الاشتباكات التي وقعت مؤخراً بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي عن موجات نزوح جديدة في بعض المناطق. وفي شهر مايو (أيار)، قدَّمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، المساعدات العاجلة إلى نحو 800 عائلة من العائلات المتضررة من الصراع الدائر في محافظتي أبين والضالع؛ فقد ورَّعت هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة مواد الإغاثة على أكثر من 450 عائلة من المهجَّرين داخلياً حديثاً في مدينتي خنفر وزنجبار، في محافظة أبين، وعلى نحو 350 عائلة من المهجَّرين داخلياً حديثاً في محافظة الضالع.
- أسفرت وقائع الصراع الدائر في اليمن عن سقوط أكثر من 500 ضحية من المدنيين؛ وذلك في المدة ما بين يناير (كانون الثاني) ومارس (آذار) من العام الجاري، مقارنةً بنحو 470 ضحية من المدنيين سقطوا في المدة ما بين أكتوبر (تشرين الأول) وديسمبر (كانون الأول) عام 2019، وذلك وفق ما أورده فريق مشروع رصد الآثار الواقعة على المدنيين (CIMP) الذي تُديره مجموعة العمل المعنية بشؤون الحماية. وفي هذا العدد زيادة طفيفة، بنسبة قدرها 8%، بالمقارنة بين أواخر عام 2019 ومطلع العام الجاري؛ وإن كان فيه - بوجه عام - انخفاض بنسبة تبلغ نحو 40% مقارنةً بالعدد الذي كان يُسجَّل في كل ربع من أرباع عام 2019؛ وهو العدد البالغ متوسطه أكثر من 800 ضحية من المدنيين. ومع أن الصراع المستفحل في محافظات الجوف ومأرب وصنعاء قد أسفر عن وقوع أكثر من 110 ضحايا من المدنيين في المدة ما بين شهري يناير (كانون الأول) ومارس (آذار)، إلا أن محافظة الحديدة كان لها النصيب الأكبر بعدد بلغ نحو 140 ضحية من المدنيين في الربع المذكور ذاته، وفق ما أفاد به فريق مشروع رصد الآثار الواقعة على المدنيين. وقد ظل للحديدة النصيب الأكبر من عدد الضحايا من المدنيين لعام ونصف العام على التوالي؛ وذلك في المدة ما بين أبريل (نيسان) 2018 حتى سبتمبر (أيلول) 2019، بل وحتى أواخر عام 2019، حتى تجاوزتها محافظة صعدة في حصيلة الضحايا من المدنيين جراء تعرضها لعدد من حوادث القصف التي خلَّفت وراءها الضحايا بأعداد كبيرة. وقد ظلت التقارير الواردة من فريق مشروع رصد الآثار الواقعة على المدنيين تُفيد بوقوع أكبر عدد من حوادث النزاع التي طالت المدنيين في الحديدة منذ عام 2018، رغم وقف إطلاق النار الذي يقضيه اتفاق ستوكهولم المبرم في ديسمبر (كانون الأول) 2018.

الأمن الغذائي وأسباب العيش

- من المتوقع أن تتفاقم أحوال الأمن الغذائي في اليمن في الأشهر المقبلة؛ إذ تُفيد شبكة نُظِّم الإنذار المبكر بشأن المجاعات بأنه من المحتمل أن يتراوح عدد المحتاجين إلى المساعدات الغذائية العاجلة بحلول شهر سبتمبر (أيلول) ما بين 17 مليون إلى 19 مليون فرد. وتتمثل العوامل الأساسية وراء غياب الأمن الغذائي، وفق ما تراه الشبكة، في انخفاض المساعدات الإنسانية المُقدَّمة إلى المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، نتيجة استمرار وجود العقبات التي تعترض سبل تقديم المساعدات الأولية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض فرص كسب الأرزاق. ومن المحتمل، وفق ما تُفيد به شبكة نُظِّم الإنذار المبكر بشأن المجاعات، كذلك، أن ترتفع أسعار المواد الغذائية، مع انخفاض الواردات من المواد الغذائية، وانقطاع السبل إلى مزاولة الأعمال المُبرَّدة للدخل، بسبب استمرار انخفاض قيمة العملة اليمنية، وقلة عدد خطابات الاعتماد التجارية الصادرة للتجار، والانخفاض الشديد في تدفقات الحوالات المالية. بل إن الانكماش الاقتصادي قد تتفاقم حدته بسبب القيود المفروضة على الحركة بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وما يتبعها بها من ارتفاع تكاليف النقل.

- ومن المتوقع أن يكون للانخفاض الحاد في تدفقات التحويلات المالية تأثير بالغ للغاية في شريحة كبيرة من سكان اليمن ممن يعتمدون على التحويلات بوصفها مصدر دخلهم الأساسي، وفق ما تُفيد به جهات الإغاثة. وقد وردت إلى اليمن في عام 2019 تحويلات مالية بإجمالي قدره 3.8 مليارات دولار، وفق تقديرات البنك الدولي؛ وإن كان بعض الاقتصاديين يُقدِّرون إجمالي التحويلات الواردة في العام المذكور بمبلغ قدره 8 مليارات دولار. على أن عام 2020 سيشهد، وفق توقعات البنك الدولي، انخفاضاً نسبته 20% في تدفقات التحويلات الواردة إلى البلدان التي يتراوح دخلها ما بين المتوسط والمتدني، ومنها اليمن، وذلك بسبب تأثير فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). بل إن مُقَدِّمي خدمات تحويل الأموال في ست محافظات في اليمن يشيرون إلى أن تدفقات التحويلات، في المدة ما بين يناير (كانون الثاني) وأبريل (نيسان)، قد انخفضت بالفعل بنسبة قدرها 80%، وفق ما أفادت به منظمة أوكسفام؛ وهي منظمة دولية غير حكومية.
- وتتمثل العقبان الأساسية التي تعترض سبل الحصول على الغذاء في البطالة، وانخفاض الأجور، وارتفاع نفقات الرعاية الصحية، وزيادة أسعار الغذاء؛ وذلك حسبما أفادت به العائلات التي شملها استبيان أجرته برنامج الأغذية العالمي مؤخراً. وقد ارتفع عدد العائلات التي تعاني من ضعف الاستهلاك الغذائي من 9% في شهر فبراير (شباط) إلى 12% في شهر أبريل (نيسان)، وفق ما يُفيد به برنامج الأغذية العالمي. ويُشير البرنامج التابع للأمم المتحدة إلى أن ضعف الاستهلاك الغذائي من شأنه أن يُفاقم من شدة ضعف تلك العائلات بآزاء ما قد تتعرض له من صدمات بانقطاع سبل عيشها، وأن أكثر من نصف عدد العائلات التي تعاني من ضعف الاستهلاك الغذائي تعتمد في تلبية احتياجاتها الغذائية على المساعدات الغذائية الإنسانية والاقتراض.
- وتُسيّد شبكة نُظُم الإنذار المبكر بشأن المجاعات على مخاوف بعينها في هذا الصدد، وتذهب إلى أن أوضاع حدة انعدام الأمن الغذائي في محافظة حضرموت قد تتدهور نزولاً من مستوى الشدة (IPC 2) إلى مستوى الأزمة (IPC 3)، مع توقعاتها بانحدار تلك الأوضاع في محافظات عمران والبيضاء والمحويت من مستوى الأزمة (IPC 3) إلى مستوى الطوارئ (IPC 4). بل إن الشبكة تُشير إلى اشتداد خطر الانحدار إلى مستوى المجاعة (IPC 5) في بعض المناطق إذا وقع المستضعفين من السكان تحت وطأة قيود طويلة الأمد تؤثر في إمكانية حصولهم على الغذاء نتيجة تردّي الأحوال الاقتصادية الكلية وأثار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).
- وما زالت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تُقدِّم الدعم لشركائها من المنظمات الدولية غير الحكومية وبرنامج الأغذية العالمي بقصد تلبية الاحتياجات العاجلة من الطعام والتغذية لدى المتضررين من الصراع الدائر في اليمن، وغيرهم من المستضعفين. فقد نجح برنامج الأغذية العالمي، في شهر أبريل (نيسان)، في توصيل المساعدات الغذائية العاجلة إلى نحو 8.6 مليون فرد في جميع أنحاء اليمن. وشمل ذلك تقديم المساعدات الغذائية العينية لدعم 6.4 ملايين فرد، والقوائم الغذائية لعدد قدره 1.6 مليون فرد، والتحويلات النقدية لشراء المستلزمات الغذائية لما يقرب من 656,000 فرد.
- وفي شهر أبريل (نيسان)، كذلك، أعانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أحد شركائها من المنظمات الدولية غير الحكومية على تقديم الدعم في مجالات الزراعة والغذاء وسبل العيش في محافظات عدن والضالع ولحج جنوبي اليمن. وورّعت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية السلال الغذائية على أكثر من 3,900 فردٍ من المُهجَّرين داخلياً في محافظة الضالع، وذلك عن طريق آلية الاستجابة السريعة التي تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وورّعت تلك المنظمة، كذلك، أكثر من 500 رأس من المعز على نحو 200 عائلة في مديرية قعطبة في المحافظة نفسها. وقد وظّفت هذه المنظمة الشبكة، أيضاً، نحو 200 فردٍ في مشروعات بنظام المال مقابل الأشغال، وذلك بقصد إصلاح نُظُم الري وتحسينها في ست قرى في محافظة حج، إلى جانب توظيفها أكثر من 300 آخرين في مشروعات بالنظام نفسه لرصف الطرق وإصلاح المنشآت الصحية والمدارس في محافظتي عدن ولحج. وفي المشروعات التي تُجرى بنظام المال مقابل الأشغال أبواب دخل للمستضعفين يستدرون منها أرزاقهم ويتمكنون بها من دعم عائلاتهم وتلبية احتياجاتهم الأساسية وتعزيز البنية التحتية الحيوية لمجتمعاتهم في الوقت نفسه.
- وفي شهر أبريل (نيسان)، أيضاً، تولى شريك آخر، من شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، توزيع المساعدات النقدية على أكثر من 200 عائلة في محافظة الحديدة بقصد دعم احتياجاتهم الغذائية العاجلة. وورّع هذا الشريك، أيضاً، المساعدات النقدية المتعددة الأغراض على ما يقرب من 1,000 عائلة في مديريات المعافر والمواسم والشمائتين، في محافظة تعز، وذلك بقصد دعم احتياجات تلك العائلات لشهري أبريل (نيسان) ومايو (أيار) للتخفيف من الانقطاعات المحتمل حدوثها في أعمال البرنامج في شهر مايو (أيار) نتيجة تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وقد تحوّلت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية إلى توزيع المساعدات على المنازل، بدلاً من توزيعها في مراكز مُحدّدة، وذلك بهدف تعزيز التباعد بين الأفراد لمنع انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وفي شهري مارس (آذار) وأبريل (نيسان)، ورّعت هذه المنظمة الشريكة، أيضاً، على أكثر من 3,300 فرد، في مديريات المعافر والمواسم والشمائتين، رسائل التوعية بالنظافة الشخصية اللازمة، وركّزت فيها على سبل الوقاية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

الصحة والتغذية

- تواصل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعم شركائها من المنظمات الدولية غير الحكومية لتقديم المساعدات العاجلة فيما يتعلق بالصحة والتغذية في جميع أنحاء اليمن. ففي شهر مارس (آذار)، قدّم أحد شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من المنظمات الدولية غير الحكومية، نحو 3,300 استشارة لمرضى العيادات الخارجية، ونحو 1,600 استشارة أخرى بشأن الأمراض المعدية، في المنشآت الصحية التي تدعمها هذه المنظمة في الحديدة. وفي الشهر نفسه، ورّعت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية رسائل التوعية بالنظافة الشخصية المباشرة على أكثر من 2,100 فردٍ، وذلك عن طريق المنشآت الصحية

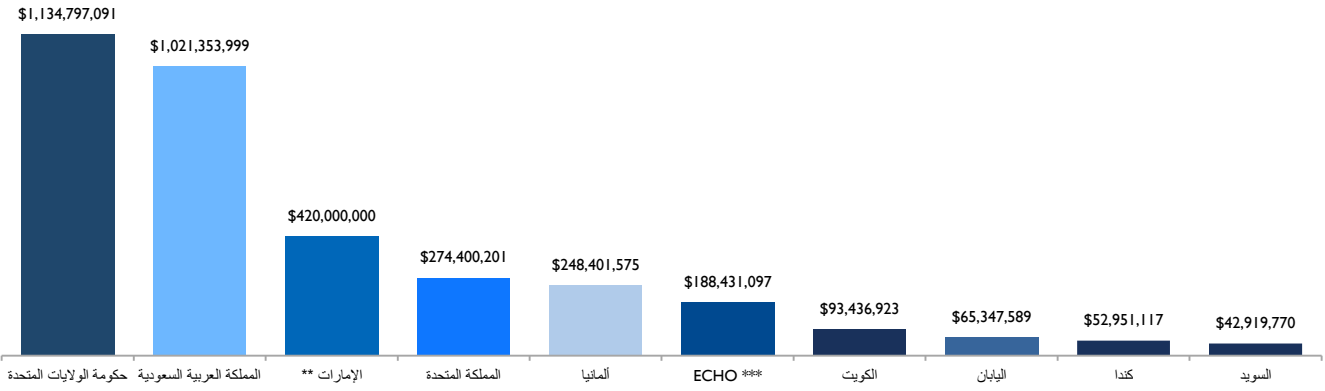
⁶ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) عبارة عن أداة موحدة تهدف إلى تصنيف حدة انعدام الأمن الغذائي وحجمه. ويتراوح تصنيف الشدة وفق هذا المقياس المقارن عبر مختلف البلدان من حده الأدنى عند المستوى الأول (IPC 1) ليلعب أقصاه مع المجاعات عند المستوى الخامس (IPC 5).

التابعة لها هناك. وكانت هذه المنظمة الشريكة قائمة على إجراء أعمال الرعاية الصحية الأولية هناك قبل أن تُعَلَّق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برامج المنظمات الدولية غير الحكومية تعليقاً جزئياً في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين في اليمن يوم 27 مارس (آذار).

- كذلك، في شهري مارس (آذار) وأبريل (نيسان)، أجرى أحد شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعض الأنشطة فيما يتعلق بالتغذية في محافظة الحديدة؛ إذ نجح في الوصول إلى نحو 1,500 فرد بما قدّمه من تدخلات لتغيير السلوكيات بهدف تحسين الممارسات الغذائية المتبعة في إطعام الرُضّع وصغار الأطفال. وفي الشهرين المذكورين، تولى العاملون في مجال التوعية المجتمعية، في تلك المنظمة الدولية غير الحكومية، فحص أكثر من 2,500 فرد للكشف عن سوء التغذية الحاد لديهم، وحدّدوا من بينهم أكثر من 170 طفلاً ممّن هم في سن الخامسة أو أصغر، ويعانون من سوء التغذية الحاد، إلى جانب 320 طفلاً ممّن هم في سن الخامسة أو أصغر وأكثر من 850 سيدة من الحوامل والمُرضعات، ممّن يعانون من سوء التغذية الحاد من المستوى المتوسط، مع إحالة كل أولئك لتلقي المزيد من العلاج. وقد أجرت هذه المنظمة الشريكة تلك الأعمال بوصفها جزءاً من الأعمال العاجلة المعتمدة اللازمة لحفظ أرواح الناس التي سُمِح باستمرار إجرائها رغم التعليق الجزئي للمساعدات الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.
- بالإضافة إلى ذلك، قدم شريك آخر، من شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، خدمات الرعاية الصحية الأولية في منشأتين صحيّتين في محافظة شبوة، في شهر أبريل (نيسان)؛ إذ نجح في تشخيص حالات من الأمراض المعدية وغير المعدية، وكذلك الإصابات الرضحية، لدى ما يقرب من 150 فرداً، وتولى معالجتهم. وقدّمت هذه المنظمة الدولية غير الحكومية، أيضاً، التدريبات إلى 20 عاملاً في المنشآت الصحية، التي تدعمها هذه المنظمة في محافظة شبوة، وكان موضوعها كيفية الإدارة المجتمعية لحالات سوء التغذية الحاد. وفي الشهر المذكور نفسه، أيضاً، واصل المتطوعون في مجال الصحة المجتمعية، لدى تلك المنظمة، إجراء الفحوص العامة للكشف عن سوء التغذية الحاد، وحدّدوا حالات 10 أطفال ممّن يعانون من سوء التغذية الحاد من المستوى المتوسط، وأحالوهم للعلاج في المنشآت الصحية التي تدعمها هذه المنظمة.

تمويل خطط الجهود الإنسانية لعامي 2019-2020*

حسب الجهة المانحة



* التمويل بالأرقام بدءاً من 4 يونيو (حزيران) 2020. تأتي جميع الإحصاءات الدولية وفق ما تُفيد به خدمة الرصد المالي لدى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وتستند إلى الالتزامات الدولية للعام التقويمي المذكور، في حين تأتي الإحصاءات الحكومية الأمريكية وفق ما تُفيد به الحكومة الأمريكية، وتعكس التزاماتها المعلنة للجمهور عن العامين الماليين 2019 و2020؛ والذين قد بدأ بتاريخ 1 أكتوبر (تشرين الأول) 2018 وينتهي بتاريخ 30 سبتمبر (أيلول) 2020.

** الإمارات العربية المتحدة

*** المديرية العامة للمساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية (ECHO)

السياق

- في المدة ما بين عام 2004 ومطلع عام 2015، كان للصراعات بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية والمعارضة من قوات الحوثيين في شمال البلاد آثارها في أكثر من مليون فرد وفي أولئك المهجّرين مرةً من بعد أخرى في شمال اليمن؛ وهو ما أدى إلى ظهور الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية هناك. كذلك، أسفر تقدم قوات الحوثيين جنوباً في عامي 2014 و2015 عن تجدد الصراع والتهجير وزيادة حدتهما؛ وهو ما أدى إلى تقادم الأوضاع الإنسانية المستفحلة بالفعل هناك.
- وفي مارس (آذار) عام 2015، بدأ التحالف غاراته الجوية على الحوثيين والقوات المتحالفة معهم بهدف وقف توسعهم جهة الجنوب. وقد أدى هذا النزاع المستمر إلى إلحاق الأضرار بالبنية التحتية العامة أو تدميرها، وانقطاع الخدمات الأساسية، وخفض الواردات التجارية إلى نسبة ضئيلة من المستويات المطلوبة لدعم سكان البلاد؛ ذلك أن البلاد تعتمد في استهلاكها من الحبوب وغيرها من مصادر الغذاء بنسبة قدرها 90% على الواردات.
- ومنذ مارس (آذار) عام 2015، تسبب النزاع المتفاقم – إلى جانب غياب الاستقرار الذي طال أمده، والأزمة الاقتصادية الناتجة جراء ذلك، وارتفاع أسعار الوقود والغذاء، وارتفاع معدلات البطالة – في احتياج نحو 24.3 مليون فرد إلى المساعدات الإنسانية، ومنهم 17 مليون فرد بحاجة إلى المساعدات الغذائية العاجلة. بل إن هذا النزاع قد دفع بأكثر من 3.6 ملايين فرد إلى النزوح؛ وقد عاد نحو 1.3 مليون فرد منهم إلى مواطنهم، وفق البيانات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة في نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2018؛ وإن كانت تقلبات الأوضاع الراهنة تحول بين وكالات الإغاثة وبين جمع المعلومات الديموغرافية الوافية الدقيقة.
- وبتاريخ 2 ديسمبر (كانون الأول) عام 2019، أعاد السفير الأمريكي كريستوفر ب. هنزل (Christopher P. Henzel) إصدار الإعلان عن الكوارث في اليمن في العام المالي 2020 بسبب استمرار الاحتياجات الإنسانية جراء الطوارئ الكبرى وما للأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد من آثار في المستضعفين من السكان.

التمويل الإنساني المقدم من حكومة الولايات المتحدة استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2019، 2

| المبلغ | المكان | العمل | الشريك التنفيذي |
|---|---|--|--|
| الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث | | | |
| 53,272,978 دولارًا | أبين، وعدن، وأمانة العاصمة، وعمران، والبيضاء، والضالع، وذمار، وحضرموت، وحجة، والحديدة، وإب، والجوف، ولحج، والمهرة، ومأرب، والمحويت، وريمة، وصعدة، وصنعاء، وشبوة، وجزيرة سقطرى، وتعز | الزراعة والأمن الغذائي، ونظم التعافي الاقتصادي والسوق، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والصحة، والدعم اللوجستي وسلع الإغاثة الأساسية، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والتغذية، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة | شركاء تنفيذيون |
| 837,525 دولارًا | في جميع أنحاء البلاد | تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات | شريك تنفيذي |
| 1,600,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات | المنظمة الدولية للهجرة |
| 8,000,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات | مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية |
| 4,047,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | الدعم اللوجستي وسلع الإغاثة الأساسية | خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية (UNHAS) |
| 6,070,500 دولار | في جميع أنحاء البلاد | الدعم اللوجستي وسلع الإغاثة الأساسية | برنامج الغذاء العالمي |
| 27,000,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | الصحة، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والتغذية | منظمة الصحة العالمية |
| 1,230,921 دولارًا | | دعم البرامج | |
| 102,058,924 دولارًا | | | إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث |
| الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام 3,4 | | | |
| 54,984,842 دولارًا | أبين، والضالع، وعدن، والحديدة، والمحويت، وذمار، وحجة، وإب، ولحج، وصنعاء، وشبوة، وتعز | التحويلات النقدية لأجل الغذاء، وقسائم الغذاء، والمشتريات المحلية والإقليمية والدولية، والتغذية، والخدمات التكميلية | شركاء تنفيذيون |
| 3,867,800 دولار | في جميع أنحاء البلاد | المعونات الغذائية العينية من الولايات المتحدة | منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) |
| 1,500,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | الخدمات التكميلية | منظمة الأغذية والزراعة (FAO) |
| 433,212,951 دولارًا | في جميع أنحاء البلاد | المعونات الغذائية العينية من الولايات المتحدة | |
| 50,000,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | المشتريات المحلية والإقليمية والدولية | برنامج الغذاء العالمي |
| 41,500,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | قسائم الغذاء | |
| 585,065,593 دولارًا | | | إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام |
| مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية | | | |
| 10,100,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | الزراعة والأمن الغذائي، والصحة، والدعم اللوجستي وسلع الإغاثة الأساسية، والحماية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة | شركاء تنفيذيون |
| 39,700,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، والدعم اللوجستي وسلع الإغاثة الأساسية، والحماية، وإغاثة اللاجئين ودعم العائدين، والإيواء والتوطين | المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين |
| 49,800,000 دولار | | | إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية |
| 736,924,517 دولارًا | | | إجمالي التمويل الإنساني من حكومة الولايات المتحدة استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2019 |

¹ يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضخها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وهذه المبالغ تعكس، من ثم، التمويل المعن عنده بدءاً من 30 سبتمبر (أيلول) 2019.

² في يوم 27 مارس (آذار) 2020، علقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعليقاً جزئياً تمويلاً تبلغ قيمته نحو 50 مليون دولار من تمويلات برامج منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بسبب استمرار الحوثيين في فرض العوائق البيروقراطية؛ وإن كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ما تزال تُؤل أعمال منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية الإنسانية في شمال اليمن بمبلغ يزيد عن 13 مليون دولار لصالح البرامج التي يمكن إجراؤها دونما تدخل من الحوثيين، والتي تهدف إلى تخفيف خطر المجاعة على نحو مباشر، وتقديم الخدمات لحفظ أرواح الناس من الخطر الداهم، ومنها علاج سوء التغذية الحاد والكوليرا.

³ قيمة المساعدات الغذائية وتكاليف النقل وفق تقديراتها وقت الشراء؛ وهي قيمة قابلة للتغير.

⁴ تعزز الخدمات التكميلية التي تدعمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام، والتي تشمل الأعمال المتعلقة بقطاع معينة مثل الزراعة وسبل العيش والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، من برامج المساعدات الغذائية عن طريق زيادة توفر الأغذية والتمكين من الحصول عليها.

التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020 1.2

| المبلغ | المكان | العمل | الشريك التنفيذي |
|---|----------------------|--|---|
| تمويل الإغاثة من الطوارئ الكبرى في اليمن | | | |
| الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث | | | |
| 520,881 دولارًا | في جميع أنحاء البلاد | تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات | شريك تنفيذي |
| 4,500,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | الدعم اللوجستي و سلع الإغاثة الأساسية | خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية |
| 5,500,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | الدعم اللوجستي و سلع الإغاثة الأساسية | برنامج الغذاء العالمي |
| 127,615 دولارًا | | دعم البرامج | |
| 10,648,496 دولارًا | | | إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث |
| الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام | | | |
| 1,041,763 دولارًا | في جميع أنحاء البلاد | تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات | شريك تنفيذي |
| 211,921 دولارًا | الحديدة | قسائم الغذاء | شريك تنفيذي |
| 374,990,394 دولارًا | في جميع أنحاء البلاد | المعونات الغذائية العينية من الولايات المتحدة | برنامج الغذاء العالمي |
| 376,244,078 دولارًا | | | إجمالي تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام |
| مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية | | | |
| 8,500,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | تنسيق المخيمات وإدارتها، والدعم اللوجستي و سلع الإغاثة الأساسية، والحماية، وإغاثة اللاجئين، والإيواء والتوطين | المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين |
| 8,500,000 دولار | | | إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية |
| 395,392,574 دولارًا | | | إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للطوارئ الكبرى في اليمن للعام المالي 2020 |
| التمويل المقدم للاستعداد لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والإغاثة منه في اليمن³ | | | |
| مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية | | | |
| 1,230,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | الإغاثة العاجلة، والصحة، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة | شريك تنفيذي |
| 780,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | الإغاثة العاجلة، والصحة، وإغاثة المهاجرين | المنظمة الدولية للهجرة |
| 500,000 دولار | في جميع أنحاء البلاد | الدعم اللوجستي و سلع الإغاثة الأساسية، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والحماية، وإغاثة اللاجئين، والإيواء والتوطين | المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين |
| 2,510,000 دولار | | | إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية |
| 2,510,000 دولار | | | إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية للاستعداد لتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والإغاثة منه في اليمن للعام المالي 2020 |
| 10,648,496 دولارًا | | | إجمالي التمويل الإنساني من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020 |
| 376,244,078 دولارًا | | | إجمالي التمويل الإنساني من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020 |
| 11,010,000 دولار | | | إجمالي التمويل الإنساني من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020 |
| 397,902,574 دولارًا | | | إجمالي التمويل الإنساني من حكومة الولايات المتحدة استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2020 |

¹ يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضعفها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وهذه المبالغ تعكس، من ثم، التمويل المعلن عنه بدءاً من 8 مايو (أيار) 2020.

² في يوم 27 مارس (آذار) 2020، علّقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعليقاً جزئياً تمويلياً تبلغ قيمته نحو 50 مليون دولار من تمويلات برامج منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بسبب استمرار الحوثيين في فرض العوائق البيروقراطية؛ وإن كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ما تزال تُؤمّل أعمال منظمات الإغاثة الإنسانية غير الحكومية الإنسانية في شمال اليمن بمبلغ يزيد عن 13 مليون دولار لصالح البرامج التي يمكن إجراؤها دونما تدخل من الحوثيين، والتي تهدف إلى تخفيف خطر المجاعة على نحو مباشر، وتقديم الخدمات لحفظ أرواح الناس من الخطر الداهم، ومنها علاج سوء التغذية الحاد والكوليرا.

³ تُمّلّ هذه الأرقام قيمة التمويل المُقدّم بمقتضى قانون الهجرة ومساعدة اللاجئين (MRA)، والمخصص للإغاثة من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) بموجب إستراتيجية التمويل التكميلي للوقاية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والاستعداد له والإغاثة منه في الخارج بدءاً من 8 مايو (أيار) 2020.

المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي بالتبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للاستجابة للكوارث في جميع أنحاء العالم على الموقع: www.interaction.org.
- تحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومن هنا طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله على نحو سريع للغاية دون تحمل نفقات في ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان لتقديم المساعدات الثقافية والغذائية والبيئية المناسبة. وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
- مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الرابط: www.cidi.org.
- ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على الرابط: www.reliefweb.int.

أما نشرات أعمال الإغاثة التي يضطلع بها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:

<http://www.usaid.gov/what-we-do/working-crises-and-conflict/responding-times-crisis/where-we-work>